مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

الاقتصاد الرَّيعي في العراق ومفهوم "المنطقة القوية" في الشرق الأوسط

الباحث والكاتب: حيدر الخفاجي

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وإنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

07816776709

المقدمة

يُشكّل الاقتصاد الرَّيعي سِمةً مركزية في معظم دول الشرق الأوسط، والعراق نموذج واضح لذلك. إذ يعتمد الاقتصاد العراقي على النفط بشكل شُبه مطلق، ما يجعله عرضةً لتقلبات السوق العالمية، ويحد من قدرته على بناء مؤسسات اقتصادية وسياسية قوية. هذا الاعتماد على الرَّيع لا يُعتبر مشكلة اقتصادية فحسب، بل يُلقي بظلاله على الأمن والسياسة والعلاقات الدولية.

في ظل هذا الواقع، يبرز الحديث عن مفهوم "المنطقة القوية" باعتباره تصوراً طموحاً للتعاون الإقليمي، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدول. غير أن مراجعة التاريخ والواقع الجيوسياسي للشرق الأوسط يكشف أن مثل هذا المفهوم لا ينسجم مع طبيعة المنطقة، التي طالما اتسمت بالهشاشة والتبعية والانقسامات.

مفهوم الدولة الرَّيعية

ظهر مفهوم "الدولة الرَّيعية" بوضوح في الأدبيات الاقتصادية منذ ثمانينيات القرن الماضي، حيث اعتبر حازم بيبلاوي،[1] أن الدولة الرَّيعية تتميّز بأربع سمات رئيسية:

١. اعتماد الدولة على عائدات رَّيعية خارجية، خصوصاً النفط.
٢. قلة نسبة السكان المنخرطين في الإنتاج المباشر للرَّيع.
٣. أن تكون الدولة هي المستلم الأساسي للرَّيع.
٤. أن توزِّع الدولة هذا الرَّيع على المجتمع عبر آليات مختلفة.

[1] حازم الببلاوي، "الدولة الريعية في الوطن العرب"، مجلة المستقبل العربي، المجلد العاشر، العدد 103، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة العاشرة، 1987، ص07.

هذا النمط يُنتج اقتصاداً هشّاً، حيث يغيب التنويع، وتضعف الحوافز للإنتاج المحلي. كما يؤدي إلى ما يُعرف بـ "لعنة الموارد"(Resource Curse) ، أي أن وفرة الموارد الطبيعية تتحوّل من نعمة إلى نقمة، لأنها تُولِّد تبعية بنيوية وفساداً مؤسسياً[2].

في العراق، تُجسَّد هذه السمات بشكل واضح، إذ أن أكثر من 90٪ من الإيرادات الحكومية تأتي من النفط[3]، ما يجعل الدولة رهينة تقلبات الأسعار العالمية.

البعد الجيوسياسي وحدود "المنطقة القوية"

١. غياب الثقة الإقليمية

يتميّز الشرق الأوسط بعدم الثقة العميقة بين دوله، التي تتسم بالانقسامات الطائفية والمذهبية والعرقية، فضلاً عن الصراعات الحدودية والسياسية المستمرة.

وفقاً لدراسة أجراها RA Del Sarto بعنوان "الإقليمية والتحالفات في الشرق الأوسط"، فإن معظم التحالفات في المنطقة خلال العقد الماضي كانت مؤقتة وهشّة. تميل هذه التحالفات إلى أن تكون استجابةً لتهديدات فورية وقصيرة الأجل، بدلاً من أن تكون قائمة على رؤية استراتيجية بعيدة المدى. وغالباً ما تكون التحالفات في المنطقة قائمة على أساس النظام بدلاً من العلاقات بين الدول، مما يعكس نمطاً من التحالفات المتغيّرة والسائلة المُستخدمة بشكل أساسي لضمان أمن الأنظمة السياسية. وقد أدى هذا النمط إلى نظام إقليمي غير مستقر للغاية، بدون توازن دائم للقوى أو كتلة

[2] Karl, T. L. (1997). *The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States*. Berkeley: University of California Press. https://www.fulcrum.org/concern/monographs/f7623d00t

[3] Global Decarbonization in Fossil Fuel Export-Dependent Economies. https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2023-05/Global%20Decarbonization%20in%20Fossil%20Fuel%20Export-Dependent%20Economies.pdf

استراتيجية متماسكة. كما إن مجلس التعاون الخليجي، رغم عمره الطويل، يمثل هذه الهشاشة، حيث تُوجد انقسامات داخلية وسياسات خارجية متباينة بين أعضائه[4].

٢. أثر الحروب والنزاعات

في كتابه "الحرب وبناء الدولة في الشرق الأوسط"، يوضِّح شلومو شويتزر أن الحروب في المنطقة لم تؤدِ إلى بناء الدولة[5]، كما حدث في التجربة الأوروبية[6]، بل أدت بدلاً من ذلك إلى تفكك الدولة وزيادة الانقسامات الداخلية. العراق بعد عام 2003 هو مثال حي لذلك، بدلاً من المساهمة في توطيد الدولة، أدت الحروب إلى إنتاج نظام سياسي هش يعتمد على المحاصصة الطائفية. مما قوَّض شرعية الدولة وتماسكها. يُظهر هذا النمط التاريخي الأوروبي، الذي ساهمت فيه الحروب في بناء دول مركزية قوية، في سياق الشرق الأوسط الحديث الذي اتسم بهياكل دولة جوفاء وقدرات حوكمة ضعيفة.

٣. دور القوى الكبرى

تلعب القوى الكبرى دوراً مركزياً في إضعاف أي مشروع لـ "منطقة قوية"، مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين، حيث تنخرط في الشرق الأوسط مدفوعةً بمنطق المنافسة الكبرى. فهي لا تعمل على تعزيز اعتماد دول المنطقة على نفسها أمنياً واقتصادياً، مُعطيةً الأولوية لمصالحها الاستراتيجية.[7] إلّا أن هذا التّدخل يُقوّض أي مشروع لبناء "منطقة قوية" قادرة على الاعتماد على الذات.

---

[4] Regional Alliances in the Middle East from the Arab Spring to the Gaza War. https://pomeps.org/regional-alliances-in-the-middle-east-from-the-arab-spring-to-the-gaza-war

[5] Schwarz, Rolf. (2014). *War and State Building in the Middle East*. Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 41, Supplement2.

[6] Tilly, Charles. (1990). *Coercion, Capital, and European States, AD 990–1992*. Oxford: Blackwell.

[7] RAND Corporation. (2022). *Great Power Competition in the Middle East: A Visionless Struggle*. Retrieved from https://mecouncil.org/wp-content/uploads/2022/12/Great-Power-Competetion-Web-Eng-1.pdf

تُركّز هذه القوى على تحالفات قائمة على الصفقات والقضايا الآنية، دون رؤى شاملة أو استراتيجيات طويلة الأمد للنظام الإقليمي. على سبيل المثال، تُحاول الولايات المتحدة استغلال مخاوف دول الخليج العربي من إيران، بينما تُبني روسيا علاقات حول السخط الإقليمي تجاه الولايات المتحدة، وتُوسّع الصين نفوذها الاقتصادي. لكن هذه الجهود تُعزّز التشرذم والاستبداد الإقليمي أكثر من الاستقرار أو التكامل.

أي إن غياب الرؤى الكبرى أو السرديات الشاملة، وأولوية المنافسة الجيوسياسية، يحولان دون ظهور حلول إقليمية مستقلة ومستقرة، مما يجعل الشرق الأوسط معتمداً على القوى الخارجية في الأمن والدعم الاقتصادي.

4.الاعتماده المفرط على النفط

بلغت عائدات النفط في العراق في عام 2022 أكثر من 115 مليار دولار[8]، وفقاً لمعلومات رسمية من وزارة النفط العراقية، على الرغم من هذه الثروة النفطية الكبيرة، لا تزال معدلات البطالة والفقر مرتفعة في العراق. تشير تقارير البنك الدولي من عام 2021 إلى أن حوالي 25% من سكان العراق يعيشون تحت خط الفقر[9]، مما يظهر أن عائدات النفط لم تتحول إلى تطوير مستدام شامل أو تقليل للفقر. تسلّط هذه الحالة الضوء على اعتماد العراق الكبيرة على عائدات النفط، التي شكّلت حوالي 90% من دخل الحكومة. ومع ذلك، فإن التحديات الاقتصادية مثل الفقر والبَطالة المرتفعة لا تزال مستمرة بسبب المشاكل الهيكلية ونقص التنويع الاقتصادي.

كما أن غياب نظام ضريبي فعّال والاعتماد على الرَّيع الخارجي، مثل عائدات النفط، يحولان دون اعتماد الآلية النموذجية ليكون العراق دولة ريعية بالكامل. ونتيجةً لذلك،

[8] Iraq oil revenues top $115 billion in 2022. https://www.al-monitor.com/originals/2023/01/iraq-oil-revenues-top-115-billion-2022 & Iraq: Oil revenue. https://www.theglobaleconomy.com/Iraq/oil_revenue/
[9] The World Bank In Iraq. https://www.worldbank.org/en/country/iraq/overview

بدلاً من تعزيز وظائف الدولة كالرعاية الاجتماعية والصحية والأمن ، تُفاقم الصراعات التشرذم والفشل في ادارة الدولة.

هنا تظهر بعض الأسباب التي أوصلت العراق إلى هذه النتائج، وهي كالآتي:

١. ضعف الإيرادات غير النفطية

وفقاً لصندوق النقد الدولي(IMF) ، تُشكِّل إيرادات الحكومة العراقية غير النفطية فقط 4.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022[10]. تُبرز هذه النسبة الاعتماد الشديد للاقتصاد على إيرادات النفط، مما يظهر أن القاعدة الإنتاجية خارج قطاع النفط محدودة جداً.

بسبب هذا النقص في التنويع، يُكافح الاقتصاد العراقي لاستيعاب القوة العاملة المتزايدة أو للحفاظ على الاستقرار المالي، ويؤدي الاعتماد الكبير على النفط إلى تعرّض العراق لتقلبات أسعار النفط العالمية، ويعيق التنمية الاقتصادية.

٢. التدخلات الخارجية

أصبح العراق ساحة رئيسية للتنافس الإقليمي والدولي بين قوى كبرى مثل الولايات المتحدة وإيران وتركيا، وروسيا بشكل متزايد. يعكس هذا التنافس الجيوسياسي المُعقَّد الفكرة التي طرحها مصطفى النجفي (2021) بأن "القوى الكبرى تمنع بشكل منهجي ظهور منطقة قوية لأن مصالحها تكمن في إبقاء المنطقة تابعة".

تواصل الولايات المتحدة الحفاظ على وجود عسكري ونفوذ سياسي ملحوظ في العراق والمنطقة، بهدف مواجهة نفوذ إيران والحد من توسّع الفصائل المسلَّحة المدعومة منها، التي لا تزال تلعب دوراً كبيراً في المشهد السياسي والأمني العراقي.

[10] International Monetary Fund (IMF). (2022). Iraq Economic Monitor, Fall 2022: A New Opportunity to Reform. Retrieved from https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2025/English/1irqea2025002-source-pdf.ashx

تتمتع هذه الفصائل بقوة وتأثير واسع داخل المؤسسات الأمنية والسياسية العراقية، وغالباً ما تُعزز هذه الفصائل من موقع طهران في صنع القرار العراقي، مما يقيّد قدرة بغداد على تبني سياسات مستقلة[11].

أما تركيا، فهي تركِّز بشكل رئيسي على قضاياها الأمنية المتعلقة بالجماعات الكردية، وخصوصاً حزب العمال الكردستاني (PKK) تنفذ تركيا عمليات عسكرية ممنهجة عبر الحدود وتعمل على تهيئة وجود أمني واستخباراتي في شمال العراق (إقليم كردستان)، في إطار مساعيها لمنع قيام كيان كردي مستقل أو تحويل المناطق الحدودية إلى ملاذ آمن لحزب العمال الكردستاني[12]، من خلال استغلال الوضع الراهن.

من جهة أخرى، تسعى روسيا إلى تعزيز نفوذها الإقليمي من خلال استثمار الحضور العسكري والسياسي، مستفيدةً من انشغال الولايات المتحدة أو تقليل التزاماتها في المنطقة. توسِّع موسكو نفوذها عبر بناء علاقات مع القوى السياسية المختلفة، وتلعب دور الوسيط في بعض الملفات، كما تسعى إلى إيجاد موطئ قدم دائم لها في النظاميّن الأمني والسياسي الإقليميين. توظِّف روسيا مشاركتها العسكرية، لإبراز حضورها وتصدير نفسها كقوة قادرة على الوساطة والضغط[13].

تتيح هذه المعادلة المُعقّدة لكل طرف خارجي مساحة للمناورة، لكنها في الوقت نفسه تُقوّض قدرة العراق على تطوير دور إقليمي مستقل ومستقر ومعتمد على الذات. وهكذا، يبقى العراق عالقاً بين تأثيرات متنافسة تُعزز التبعية والتشرذم السياسي بدلاً عن القوة الإقليمية والاستقلالية.

[11] Ibid
[12] Ibid
[13] Ibid

البدائل الواقعية نحو اقتصاد متنوّع ومستقل:

١. الزراعة

يتمتع العراق بأراضٍ زراعية خصبة، سيما في سهول نهريّ دجلة والفرات، إلّا أن جزءاً كبيراً من هذه الأراضي تواجه تحديات كبيرة. وفقاً لبيانات حديثة، كانت حوالي 12% من إجمالي مساحة الأراضي العراقية خاضعة للزراعة اعتباراً من عام 2014، وتتركز هذه الأراضي في السهول الرسوبية الخصبة. ورغم هذه الإمكانات، فقد أثرّت قضايا مثل التصحّر وندرة المياه وارتفاع ملوحة التربة بشدة على الإنتاجية الزراعية. فعلى سبيل المثال، يؤثر التصحّر على حوالي 41% من أراضي العراق، حيث تعاني أكثر من نصف الأراضي الزراعية من مشاكل الملوحة ونقص المياه[14].

إن الاستثمار في تقنيات الري الحديثة، وأصناف البذور المُحسّنة، والممارسات الزراعية المستدامة مثل الزراعة التجديدية، يمكن أن يُحوّل القطاع الزراعي إلى محرك أساسي للتنمية الاقتصادية. ستساعد هذه الاستثمارات في استعادة الإنتاجية، وتقليل الاعتماد على واردات الغذاء، ودعم سُبل العيش في المناطق الريفية. كما تُبرز التحديات الحالية، مثل الجفاف الناجم عن تغيّر المناخ والإدارة غير المستدامة للمياه، الحاجة الملحّة إلى تحديث وتحسين السياسات الزراعية في العراق.

٢. الصناعة التحويلية

يعمل العراق بنشاط على توسيع صناعة الأسمنت لتلبية احتياجات السوق المحلية وتقليل الواردات. تشمل المبادرات الحكومية الأخيرة إطلاق العديد من مصانع الأسمنت الجديدة، حيث تصل الطاقة الإنتاجية لكل مصنع إلى حوالي 6000 طن

[14] Iraq: Percent agricultural land. https://www.theglobaleconomy.com/Iraq/Percent_agricultural_land/ & Iraq - Agricultural Land (% Of Land Area). https://tradingeconomics.com/iraq/agricultural-land-percent-of-land-area-wb-data.html

يومياً[15]. يهدف هذا التوسع إلى دعم مشاريع إعادة الإعمار والبناء في جميع أنحاء البلاد. وتكتسب هذه المصانع أهمية استراتيجية نظراً لخطط تطوير الإسكان الضخمة الجارية. إلّا أنها تعاني من ضعف البنية التحتية. دعم هذا القطاع يمكن أن يقلل الاعتماد على الاستيراد ويخلق فرص عمل محلية.

يمكن أن يُعزز الاستثمار في البنية التحتية الصناعية، مثل النقل والطاقة والتكنولوجيا والتدريب، الإنتاج المحلي، مما يتيح للشركات العراقية استبدال المنتجات المستوردة ببدائل مُصنّعة محلياً.

يحتاج صانعو السياسات إلى إعطاء الأولوية للتحديث الصناعي، وتحفيز مشاركة القطاع الخاص، وتسهيل الوصول إلى رأس المال والتكنولوجيا، لجعل هذه الصناعات أساساً للنمو الاقتصادي.

كما يُعد التنسيق بين القطاعات، مثل الطاقة والنقل والتعليم، أمراً ضرورياً لإنعاش وتوسيع القدرات الصناعية العراقية بشكل مستدام.

٣. الطاقة المتجددة

ينتج القطاع الزراعي في العراق حوالي 10 ملايين طن من المخلفات الزراعية الجافة سنوياً. يمكن تحويل هذه المخلفات إلى نحو 115 بيتاجول (PJ) من الطاقة كل عام، وفقاً لدراسات حديثة، بما في ذلك دراسة نُشرت في مجلة (MDPI) "Energies" عام 2022[16].

[15] Iraq launches five new cement plant projects. https://www.globalcement.com/news/item/18696-iraq-launches-five-new-cement-plant-projects

[16] Potential of Date Palm Agricultural Waste for Energy production in Iraq. https://www.iomcworld.org/proceedings/potential-of-date-palm-agricultural-waste-for-energy-production-in-iraq-60357.html

تشكِّل هذه الطاقة الحيوية مورداً كبيراً غير مُستَغل، يمكن استخدامه لتوليد الكهرباء في المناطق الريفية، ودعم الطلب الصناعي، كما تساهم في تقليل الأثر البيئي الناتج عن النفايات.

كذلك يتمتع العراق بإمكانات استثنائية للطاقة الشمسية بفضل مستويات الإشعاع الشمسي العالية، حيث تصل معدلات الإشعاع إلى حوالي 5.6 كيلوات ساعة لكل متر مربع يومياً، بالإضافة إلى أكثر من 3000 ساعة شمسية سنوياً. تُعتبر مناطق مثل الأنبار، والسليمانية، ودهوك، والنجف، وأربيل مثالية لإقامة محطات الطاقة الشمسية ذات السعة العالية[17].

يمكن أن يُسهم استغلال هذه الإمكانات الشمسية بشكل كبير في تقليل اعتماد العراق على الوقود الأحفوّري، مما يعزز أمن الطاقة على المدى الطويل. بينما تعمل الوكالات الدولية وبرامج الحكومة المحلية على تسهيل الاستثمار وتنفيذ المشاريع على نطاق واسع، إلّا أن هناك تحديات تتعلق بالبنية التحتية والسياسات التي يجب التغلّب عليها.

٤. السياحة

العراق يمتلك ثروة حضارية ودينية هائلة، من أور وبابل ونينوى، إلى المراقد الدينية التي تستقطب ملايين الزوار سنوياً. تطوير السياحة الثقافية والدينية يمكن أن يشكِّل مصدر دخل مهم، ويوفِّر فرص عمل واسعة.

تساهم السياحة الدينية بما يتراوح بين 3.3% و5.4% من الناتج المحلي الإجمالي للعراق في عام 2023،[18] مما يجعلها منافسة للقطاعات التقليدية مثل الزراعة والبناء. خلال الفترة من 2023 إلى 2024، استقبلت العراق أكثر من 30 مليون زائر ديني، بما

[17] Solar energy in Iraq: potential and new technologies. https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/01/25/f36367001a09a274f2e98bfb69a98fc1.pdf & Iraq Solar Energy: From Dawn to Dusk. https://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/16324-20200722.pdf

[18] Iraq's potential as an Islamic, cultural tourism hotspot. https://salaamgateway.com/story/iraqs-potential-as-a-islamic-and-cultural-hotspot

في ذلك حوالي 6 ملايين زائر أجنبي، مما أسفر عن تحقيق إيرادات تتراوح بين 9 و11.4 مليار دولار أمريكي.

يتراوح إنفاق الزوار الأجانب بين 300 و600 دولار للزيارة الواحدة، بينما ينفق الزوار المحليون ما بين 100 و200 دولار[19]. تدعم السياحة الدينية مئات الآلاف من فرص العمل، حيث تمثل أكثر من 60% من العمالة المحلية في كربلاء والنجف. كما أدت هذه السياحة إلى تسجيل أكثر من 18,000 مشروع صغير جديد في القطاعات المرتبطة بها، مثل الفنادق، والطعام، والنقل، والتجزئة، والرعاية الصحية[20].

تجذب المواقع التراثية والثقافية مثل بابل ونينوى، بالإضافة إلى المزارات الدينية، أعداداً متزايدة من الزوار، خاصة مع تحسين العراق للبنية التحتية ومعايير السلامة والتسويق الدولي.

******

[19] Faith and finances: Religious tourism fuels Iraq's economy. https://shafaq.com/en/Report/Faith-and-finances-Religious-tourism-fuels-Iraq-s-economy

[20] Ibid